بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

خالص الحمد وجزيله لله -سبحانه وتعالى-، منزِّل القرآن في غاية الفصاحة والبيان، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، محمد -صلى الله عليه وسلم- صلاة وسلاماً دائمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فإنَّ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) قد أسَّسَ كتابه (دلائل الإعجاز) على المفاهيم النحوية وتوظيفها دلالياً؛ إذ بدأ كتابه بذكر مسائل النحو كلّها إجمالاً في وريقات، ثمَّ أتبع هذه المفاهيم ذكر القضايا البلاغية، لعلمه أنَّ البلاغة العربية قائمة على المفاهيم النحوية، وما تعريف النظم عنده إلا توخي معاني النحو فيما بين الكلم[1]

وكان لمسألة التوظيف النحوي أهمية في فكر عبد القاهر الجرجاني، على صعيد جميع مصادر الاستشهاد النحوي من القرآن والشعر والنثر، ولكنَّنا آثرنا أنْ تكون معالجة البحث لمختارات مختصة بالنص القرآني لجلالة هذا النص، ولسعة تأويلاته عند عبد القاهر الجرجاني، كي يكون هذا الإجراء بياناً للنظم القرآني وإعجازه الذي ألَّف كتابه (دلائل الإعجاز) بسببه، ويكون إبرازاً لمقدرة الجرجاني في التفسير القرآني، عن طريق توظيف الأبواب النحوية ومسائلها في بيان الدلالات القرآنية.

وإنَّ مصطلح (التوظيف)، وإن كان بعض العلماء الوظيفيين استعمله لمجرد بيان القواعد النحوية من أجل تيسير النحو على المتعلمين، ولكنَّ المغزى الأساس في استعمال هذا المصطلح عند كثير من العلماء الذين يربطون النحو بالدلالة هو بيان الوظائف الدلالية للأبواب النحوية، تحت عناوين: (نحو المعاني) و(معاني النحو) و(النحو الدلالي).... وغيرها. وهذا ما نذهب إليه في إطلاقنا لعنوان البحث، فهو تطبيق للمصطلح على نصوص قرآنية على وفق فكر عبد القاهر الجرجاني النحوي الثاقب في التفسير القرآني، وبيان لكيفية توظيفه للنصوص القرآنية والتعامل معها نحوياً، ونجعل التوظيف النحوي معياراً وقاعدة على ضوء فكره النيِّر في معالجة النصوص دلالياً، ورصدنا ظواهر نحوية وجَّهها عبد القاهر الجرجاني توجيهاً وظيفياً في آيات قرآنية، ثمَّ قمنا بتحليل تلك الظواهر، مستعينين بمصادر ومراجع عديدة، ومعتمدين على أقوال العلماء، ولاسيما الذين سبقوا عبد القاهر الجرجاني أو عاصروه، لنصل بذلك إلى آرائه

الدقيقة في وصف تلك الظواهر، وتفسيره للقرآن الكريم تفسيراً نحوياً دلالياً، لنبيِّن الأسس التي بناها الجرجاني في وضع لبنات لتفسير نحوي. يمكن أن يطلق عليه التفسير النحوي للقرآن الكريم. وقد وضعنا البحث على وفق تقسيمات نحوية، وكما يأتي:

أولا: التفسير النحوي باعتبار المفهوم الوظيفي والإسنادي:

لا شكَّ أنَّ قضايا الإسناد بركنيه المسند والمسند إليه لها أهمية في بيان معنى النص؛ لأنَّ البؤرة الأساس تكمن في طرفي الإسناد والعلاقة التي تحكم هذين الطرفين، والمسند إليه في العربية هو المبتدأ والفاعل، وأما المسند فيكون فعلاً أو خبراً للمبتدأ، فمعنى النص أو تفسير النص اللغوي يرجع فيه بالأساس إلى مقتضيات الإسناد أولاً وبالذات ثمَّ ينظر إلى متعلقات الإسناد المقيدة أو معاني الإدوات المتضمَّنة في النص، وقد سار عبد القاهر الجرجاني على هذه الطريقة في بيان تفسيره النحوي لنصوصٍ من القرآن الكريم، لعلَّه في محاولة منه لوضع بذور النشأة والمعالم السليمة في تفسير القرآن الكريم تفسيراً قائماً على المفاهيم النحوية مع مراعاة السياق وقصد المتكلم (مراد الله سبحانه وتعالى)، وفيما يأتي أمثلة على هذا النوع من التفسير القائم على اعتبار المفهوم الوظيفي والإسنادي:

١- إسناد الفعل إلى شيء هو من سببه:

يتحدَّث عبد القاهر الجرجاني عن الحسن في الكلام، ويقسِّمه على حسن للفظ وحسن للنظم وحسن يرجع إليهما معاً، فالأخير عنده يحتوي المجاز والدقة في التركي، لا أنَّه يجمع بين الحقيقة والمجاز، الحقيقة من جانب اللفظ والمجاز من جانب نظم الكلام، وهذا المزج الدلالي بين اللفظ والتأليف يحمل دلالات لا يحصل عليها من دون هذا الازدواج الوظيفي في عناصر التركيب، فإنَّ في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته وإسناد المفردات مع بعض واستشاف الدلالات من المجموع.ويبِّن ذلك في قوله -تعالى-: على لسان زكريا -عليه السلام-: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ﴾ [مريم: ٤]، فيقول: " ومن دقيق ذلك وخَفِيِّه، أنَّكَ ترى الناسَ إذا ذَكَروا قولَه -تعالى-: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾، لم يَزيدوا فيه على ذِكْرِ الاستعارةِ، ولم ينسبوا الشرف إلا

إليها، ولم يَرَوا لِلمزيَّة مُوجِباً سِواها، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامِهِمْ. وليس الأَمرُ على ذلك، ولا هذا الشَّرفُ العظيمُ، ولا هذه المزيةُ الجليلةُ، وهذه الرَّوعةُ التي تدخلُ على النُّفوس عند هذا الكلامِ لمجرَّدِ الاستعارة، ولكن لأنْ سُلِك بالكلام طريقُ ما يسندُ الفعْلُ فيه إلى الشيءِ، وهو لِما هو من سَبَبِهِ، فيُرفعُ به ما يُسند إليه، ويُؤتى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوباً بَعده، مبيناً أنَّ ذلك الإسنادَ وتلك النسبةَ إلى ذلك الأولِ، إنَّما كانا من أجلِ هذا الثاني، ولما بينَه وبينَه منَ الاتِّصالِ والملابسةِ، كقولهم: (طابَ زيدٌ نفساً)، و (قرَّ عمرو عينًا)، و (تصبب عرقًا)، و (كرُم أصلًا)، و (حسُن وجْهاً) وأشباهِ ذلك مما تَجِد الفعلَ فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيءُ من سببهِ. وذلك أنَّا نَعلم أنَّ (اشتعل) للشيبِ في المعنى، وإنْ كانَ هو للرأسِ في اللفظ، كما أنَّ (طاب) للنفس، و (قرَّ) للعين، و (تصبَّب) للعرق، وإن أُسِند إلى ما أُسنِد إليه. يُبَيِّنُ أنَّ الشرَفَ كان لأَن سُلِكَ فيه هَذا المسلكُ، وتُوُخِّيَ به هذا المذهبُ أنْ تَدَع هذا الطريقَ فيه، وتأخذَ اللفظَ فتُسنِده إلى الشَّيب صريحاً فتقول: (اشتعلَ شَيبُ الرأسِ)، أو (الشيبُ في الرأس)، ثم تنظر هل تَجدُ ذلك الحُسْنَ وتلك الفخامَة؟ وهل تَرى الروعةَ التي كنتَ تَراها؟"[٢]، فقد نظر الجرجاني إلى المفهوم الإسنادي وليس باعتبار الاستعارة فحسب، على اعتبار أنَّ الاستعارة هي قضية إسنادية ولكن حوّل المتكلم الإسناد من طرف إلى طرف آخر، فبدلاً من أن يسند الفعل (اشتعل) إلى الفاعل (الشيب) حوَّل الإسناد إلى أمر هو له من سببه وهو (الرأس)، فصار الرأس فاعلا وركناً أصيلاً في الإسناد، بعد أن كان في الاصل الافتراضي مضافاً إليه.

وقد تكلَّم النحاة ضمن بحث التمييز على نوع منه يسمَّى بـ(تمييز النسبة) أو (تمييز الجملة) الذي يكون محوّلاً من فصيلة الفاعل أو المفعول، لرفع إبهام ما تضمَّنته من نسبة العامل إلى معموله من فاعل ومفعول[٣]، بيد أنَّ معظمهم اكتفوا بذكر الوظيفة الإعرابية لهذا النوع من التمييز وبعض أحكامه الموقعية بصرف النظر عن تفصيل الكلام عليه ببيان وظيفته الدلالية والوقوف على السرِّ البياني الكامن وراء إجراء هذا التحويل على نظامه التركيبي، ما خلا ما ألمح إليه بعضهم من أنَّ هذا التمييز يؤدِّي وظيفة الفاعل في بنيته الدلالية الأصلية[٤]، ولكنَّ عبد القاهر بيَّن أنَّ الإسناد في هذا التركيب ونسبة الكلمات بعضها مع بعض من أجل العلاقة المعنوية التي بين العنصرين

المسندين والمنسوبين، إذ "سُلِك بالكلام طريقُ ما يسندُ الفعْلُ فيه إلى الشيءِ، وهو لِما هو من سَبَبِهِ، فيُرفعُ به ما يُسند إليه، ويُؤتى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوباً بَعده، مبيناً أنَّ ذلك الإسنادَ وتلك النسبةَ إلى ذلك الأوَّلِ، إنَّما كانا من أجلِ هذا الثاني، ولما بينَه وبينَه منَ الاتِّصالِ والملابسةِ، كقولهم: (طابَ زيدٌ نفساً)، و(قرَّ عمرو عيناً)، و(تصبَّبَ عرقاً)، و(كرم أصلاً)، و(حَسُنَ وجْهاً) وأشباهِ ذلك ممّا تَجِد الفعلَ فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيءُ من سببهِ"(٥).

فنرى عند عبد القاهر الجرجاني توظيفاً دلالياً عميقاً في بيان بلاغة النظم القرآني، كما في قوله –تعالى– السابق في سورة مريم، وقوله –تعالى–: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [القمر: ١٢] موضّحاً ما للتمييز من قيمة معنوية كبيرة؛ لأنه يمثل تحوُّلا إسناديا أولًا، ولأنّه يفيد معنى الشمول المبني على التحول الإسنادي، وهذا الشمول يبينه الجرجاني بقوله "الشيب قد شاع فيه وأخذه من نواحيه، وأنّه قد استقر به وعمّ جملته حتى لم يبق من السواد شيء أو لم يبق منه إلا ما لا يعتدّ به"(٦). والتفجيرُ للعيون في المعنى أَوْقَعُ على الأرضِ؛ لأنّه قد حصَلَ بذلك من معنى الشُّمول؛ لأَنَّه "قد أَفادَ أنَّ الأرضَ قد كانت صارتْ عُيوناً كلُّها، وأنَّ الماءَ قد كان يَفُور مِنْ كلِّ مكانٍ منها. ولو أُجريَ اللفظُ على ظاهرِهِ فقيلَ: "وفجَّرْنا عيونَ الأرضِ، أو العيونَ في الأرض"، لم يُفِد ذلك ولم يَدُلَّ عليه، ولَكانَ المفهومُ منه أنَّ الماءَ قد كان فارَ من عيونٍ متفرِّقةٍ في الأرض، وَتَبجَّس مِن أماكنَ منها"(٧).

ويبدو أنَّ العربية لجأت إلى تحويل العلاقات الإسنادية لإتاحة المجال أمام المتكلِّم ليفيد معنى جديداً لا تستطيع العلاقة الإسنادية الافتراضية تحقيقه أو الوفاء به، وهو معنى (الشمول والإحاطة)، وهذا ما يوضِّحه عبد القاهر الجرجاني، مبيِّناً أنَّ علاقة الإسناد الافتراضية في قولنا: (اشتعل شيب الرأس) عاجزة عن إفادة معنى الشمول(٨) الذي يؤدِّيه قوله –تعالى–:﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾، فيقول: "ووزان هذا أنّك تقول: (اشتعل البيت ناراً)، فيكون المعنى: أنَّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنَّها قد استولت عليه، وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: (اشتعلت النار في البيت)، فلا يفيد ذلك، بل يقتضي أكثر من وقوعها فيه، وإصابتها جانباً منه. فأمَّا الشمول وأنْ تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يعقل من اللفظ البتة"(٩)، فهو لا يوافق النحاة على

تقدير قوله –تعالى– بـ(اشتعل شيب الرأس) وبـ(فجرنا عيون الأرض)، لما بين التعبيرين من بون في المعنى؛ لأنَّ التعبير لا يدلُّ على أكثر من ظهور الشيب في الرأس وظهور العيون في الأرض، دون المبالغة والشمول في الحدث[١٠].

وللمفسرين في نصب (شيباً) و(عيوناً) وجوهاً أخرى أيضاً، منها: حملهما على المفعولية المطلقة، فـ(اشتعل) بمعنى (شاب) أي (شاب رأسي شيباً). أو على المصدرية الواقعة موقع الحال، أي (شاب رأسي شائباً)، و(ذا شيب)[١١]، ولكنَّها ضعيفة ومردودة، لأنَّ المعنى المراد لا يوافقها كما يوافق حملها على التحوُّل الإسنادي المقتضي؛ لأن يكون (شيبًا) تمييزًا[١٢]. لذلك ذكر أبو علي الشلوبين (ت٦٣٥هـ) أنَّ (عيوناً) في قوله –تعالى–: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ تمييز محوَّل عن المفعول، وليس حالاً؛ لأنّها حال التفجير لم تكن (عيوناً)، وإنَّما صارت (عيوناً) بعد ذلك[١٣]، فتوجيههما على التمييز هو الذي يستشف منه معاني الشمول والإحاطة، وهو المراد من قوله –تعالى–، وهذا الذي ركَّز عليه الجرجاني في معالجاته.

وبالرجوع إلى الدراسات القرآنية وكتب التفاسير[١٤] نلحظ سعة البون بين دراسة عبد القاهر الجرجاني لهاتين الآيتين، والقائمة على أسس نحوية يكتنفها قصد المتكلم و يتخللها التحليل والتعليل والشرح والتوضيح والموازنة، وبين دراسة العلماء لهما، التي لم تتعد نطاق التفسير المعجمي للوحدات اللغوية والتحليل الفوناتيكي لبعض الظواهر الصوتية، والتحليل الوظيفي لهذه الوحدات بتحديد مواقعها من الإعراب، مع إيماء بعضهم إلى وجود الاستعارة في فعل (اشتعل) في آية سورة مريم، كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني دون الإيفاء بحقِّ مضمون هذا النصِّ المعجز، مثلما أوفاه عبد القاهر الجرجاني بدراسته الدقيقة التي أثبت فيها إعجاز الأسلوب القرآني، وكشف جوانب من دقَّة اللغة واستخدام القرآن الكريم لكلماتها وحروفها استخداماً بلغ الغاية في دقَّة التعبير كما أنَّه كشف عن طاقة عجيبة تكمن في كلمات اللغة وتراكيبها[١٥]، لذلك تغيَّر نظم التركيبين من المفعولية إلى التمييز، ولاشكَّ أنَّه كلَّما تغيَّر النظم تغيَّرت الدلالة. فقد بنى الجرجاني المفهوم الدلالي والبلاغي على التفسير النحوي مع الانسجام التام مع قصد النص وغايته الدلالية.

٢- مجيء المسند لإثبات صفة للمفعول به:

لا بدَّ من مراعاة المعنى الوظيفي والإسنادي لكلِّ فعل في الجملة العربية، فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّ الفعل (جعل) إذا استعمل في التركيب يراد به إثبات صفة للمفعول به، وحكمه حكم (صيَّر) في المعنى إذا قلنا: (صيَّرته أميراً)؛ إذ لا يفيد معنى التحويل الذي يفيده بعض أفعال القلوب في الاستعمال النحوي[١٦]، بل يفيد إثبات صفة (الإمارة) للمفعول به، وكذلك لا يجوز تحميله على معنى الفعل (سمَّى) لعدم استقامة المعنى، فقال: "(جعَل) لا تصْلح إلاَّ حيثُ يُراد إثباتُ صفةٍ للشيء، كقولنا: (جعلتُهُ أميراً) و(جعلتُهُ واحدَ دَهرِهِ)، تُريد أثبت له ذلك. وحكْمُ (جعَل) إذا تَعَدَّى إلى مفعولين حُكْمُ (صَيَّر)، فكما لا تقول: (صيَّرْته أميراً)، إلا على معنى أنَّك أثبَتَّ له صفةَ الإمارة، كذلك لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (جعلته أسداً) إلا على معنى أنَّك جعلتَه في معنى الأسد، ولا يقال: (جعلتُه زيداً)، بمعنى (سمَّيْتُه زيداً)، ولا يقال للرجل: (اجْعَل ابنَك زيداً) بمعنى: (سمِّه زَيْداً) و(وُلِدَ لفلانٍ ابنٌ فَجَعله زيداً) "[١٧]، أي سمَّاه. فقد سعى الجرجاني إلى تفعيل المعنى النحوي ضمن المعنى الدلالي.

ثم بيَّن ذلك المعنى للفعل (جعل)، وأثبته في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩]، فقال:" فإنَّما جاء على الحقيقة التي وَصَفْتُها، وذلك أنَّ المعنى عَلى أنَّهُم أثْبَتوا للملائكةِ صفةَ (الإناث)، واعتقدوا وُجودَها فيهم. وعن هذا الاعتقادِ صدرَ عنهم ما صَدَر من الاسْم، أعْني إطلاقَ اسْمِ (البنات)، وليس المعنى أنَّهم وَضَعُوا لها لفظَ (الإناثِ) أو لفظَ (البناتِ) اسْماً من غير اعتقادِ معنى وإثباتِ صفة. هذا محالٌ لا يقوله له عاقلٌ. أَما تَسْمَعُ قولَ الله -تعالى-: ﴿ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾، فإنْ كانوا لم يزيدُوا على أنْ أجرَوْا الاسْم على الملائكةِ ولم يَعْتقدوا إثباتَ صفةٍ ومعنى بإجرائه عليهم، فأيُّ معنًى لأنْ يقال: (أشْهدوا خَلْقَهم)؟ هذا، ولو كانوا لم يَقْصِدوا إثباتَ صِفَةٍ، ولمْ يزيدوا على أنْ وضَعُوا اسْماً، لَمَا استحقُّوا إلاَّ اليسيرَ من الذَّمِّ، ولَمَا كان هذا القولُ منهم كُفْراً. والأمرُ في ذلك أظْهَرُ مِنْ أنْ يَخْفَى"[١٨]. وقد استشفَّ هذا المعنى للفعل (جعل) من الزجاج (ت٣١١هـ) الذي قال: "الجعل ههنا في معنى القول

والحكم على الشيء. تقول: قَدْ جَعَلْتُ زيداً أعلم الناس، أي قد وصفته بذلك وحكمت به"[١٩]، للدلالة على أنَّهم اعتقدوا للملائكة صفة الأنوثة.

ومعنى الظَّنِّ والاعتقاد نُقل من أصل معنى (الجعل) وهو الدلالة على الأمور الحسِّية، تقول: جعل الشيء يجعله جعلاً أي وضعه، وجعله: صنعه، وجعله: صيَّره[٢٠].

ولم يرتض عبد القاهر الجرجاني توجيه بعض المفسرين أن يكون (جعل) بمعنى (سمَّى)، في الآية الكريمة[٢١]؛ لأنَّ الفعل (جعل) يدلُّ على عدة معانٍ بحسب السياق الذي يرد فيه، واستطاع عبد القاهر الجرجاني بفكره النحوي أنْ يربط بين النحو والبلاغة في توجيه الآية الكريمة، باعتبار أنَّ البلاغة هي ثمرة النحو وحصاده.

٣- مقتضيات المعنى الوظيفي للمسند في متعلقات الإسناد:

يؤكِّد عبد القاهر الجرجاني "أنَّ الألفاظ هي التابعة، والمعاني هي المتبوعة"[٢٢]؛ لأنّ الألفاظ والمعاني بعض لبعض، فتعطي الأولى للثانية دفعة الوجود والظهور على مسرح الحياة، لذلك لا يمكن الفصل بين اللغة والفكر لوجود العلاقة العضوية بينهما، فالألفاظ توضع وتستعمل لتحرِّك الصورة الذهنية الكامنة في الذاكرة[٢٣]، بحيث: " أنَّكَ تستَطيعُ أنْ تَنقُلَ الكلامَ في معناه عن صورةٍ إلى صورةٍ، من غير أن تغيِّر من لفظه شيئاً، أو تحوِّلَ كلمةً عن مكانها إلى مكانٍ آخرَ، وهو الذي وَسَّعَ مجالَ التأويلِ والتفسيرِ، حتَّى صاروا يتأوَّلون في الكلام الواحدِ تأويلَيْنِ أوْ أكثر، ويُفَسِّرون البيتَ الواحدَ عدَّةَ تفاسيرَ. وهو، على ذاك، الطريقُ المزلَّةُ الذي ورَّط كثيراً من الناس في الهَلَكة، وهو ممَّا يَعْلم به العاقلُ شدَّةَ الحاجةِ إلى هذا العِلْم، وينْكشِفُ معه عُوَارُ الجاهلِ به، ويفتضحُ عنده المُظْهِرُ الغِنى عنه. ذاك؛ لأنَّه قد يَدْفع إلى الشيءِ لا يصحُّ إلاَّ بتقديرِ غَير ما يُريه الظاهرُ، ثمَّ لا يكونُ له سبيلٌ إلى معرفةِ ذلك التقديرِ إذا كان جاهلاً بهذا العلم، فيتسكَّع عند ذلك في العَمَى، ويقع في الضَّلال. مثال ذلك أنَّ مَنْ نظر إلى قوله -تعالى-: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠][٢٤]. إذ فسَّر عبد القاهر الآية تفسيراً نحوياً قائماً على المفهوم النحوي للفعل (سمُّوا) أي بتأويله، ليكون من الأفعال التي تتعدَّى لفعلين لمقتضيات السياق والمعنى المقصود، مع بيانه خطأ التفسيرات الأخرى وذلك بطريقة الحجاج النحوي، ففسَّر لفظ: (ادعوا) على أن يكون بمعنى (سمُّوا)، وذلك بحذف المفعول الأول، ولا

يصحُّ أنْ يكون بمعنى (الدعاء) الذي هو(النداء) المتعدي إلى مفعول واحد؛ إذ يقول: "ليسَ المعنى في (ادعوا) الدعاءَ، ولكنِ الذكْرَ بالاسمِ، كقولك: (هو يُدعى زيداً) و(يُدعى الأميرَ)، وأنَّ في الكلام محذوفاً، وأنَّ التقديرَ: (قُل ادعوهُ اللهَ، أو ادعوهُ الرحمن، أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) كان بعرض أنْ يقعَ في الشركِ، من حيثُ إنَّه إنْ جرى في خاطره أنَّ الكلامَ على ظاهره، خرج ذلك به–والعياذ باللهِ تعالى– إلى إثبات مَدْعُوَّيْنَ، تعالى اللهُ عن أنْ يكونَ له شريكٌ. وذلك مِن حيثُ كان مُحالاً أن تَعْمِدَ إلى اسمَيْن كلاهما اسمُ شيءٍ واحدٍ، فتعطِفَ أحدَهما على الآخَر، فتقولَ مثلاً: (ادْعُ لي زيداً أو الأمير)، و(الأمير) هو (زيد). وكذلك محال أنْ تقول: (أيّاً ما تدعوا) وليس هناك إلا مَدْعوٌّ واحدٌ؛ لأنَّ مِنْ شأن (أيّ) أنْ تكونَ أبداً واحداً من اثنين أو جماعةٍ، ومِن ثمَّ لم يكن له بدٌّ من الإضافةِ، إمَّا لفظاً وإمّا تقديراً"[٢٥].

ثمَّ انتقل الجرجاني هنا إلى الحجاج النحوي لإبطال التفسير الآخر، فقد رأى أنَّ لفظ (ادعوا) الذي بمعنى (سمُّوا) يتعدَّى إلى مفعولين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، وهذا يدلُّ على أنَّ هناك محذوفاً في الكلام، وهو المفعول الأول، والتقدير: (قل ادعوه الله، أو ادعوه الرحمن، أيًّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى)[٢٦]، وهذه المقدِّمات تُنتِج أمراً وهو وجوب اختيار أحد المعطوفين دون الجمع بينهما، لأنَّ (أو) للتخيير[٢٧]، وهذا العطف يكون محالاً إنْ لم يُقدَّر الحذف وبذلك يقع المُفسِّر في الشرك معاذ الله؛ لأنَّه لا يجوز عطف الشيء على الشيء نفسه فلا يمكن أنْ يعطف بين (الله) و(الرحمن) بـ(أو)؛ لأنَّ (الرحمن) هو (الله)، وعلى هذا فمحال أنْ تقول: (أيًّا ما تدعوا) وهناك مدعوٌّ واحد؛ ولأنَّ (أيّ) يدلُّ على اثنين أو جماعة ومن ثَمَّ لم يكن له بد من الإضافة، إمَّا لفظاً وإمَّا تقديراً، أي ملازم للإضافة، وهو (أيَّ إله تدعو فله الأسماء الحسنى)[٢٨]، والضمير في (فَلَهُ) ليس براجع إلى أحد الاسمين المذكورين، ولكن إلى مسمَّاهما وهو ذاته –تعالى–؛ لأنَّ التسمية للذات لا للاسم[٢٩]. ويُسمَّى هذا النوع من الحذف الحذفَ لمجرد الاختصار[٣٠] الذي هو من المقاصد الكلامية التي يلجأ إليها البليغ لإنجاز المعنى المطلوب بأقلِّ ما يمكن من الكلمات، والاستحالة الدلالية لمعنى التكذيب هي التي أدَّت بعبد القاهر الجرجاني أن يحمل الفعل على معنى (سموا) وليس

على معناه في أصل الوضع وهو الدعاء، والسياق الحالي والمقالي هو الذي يؤدي إلى هذا التأويل، ولا يكشفه إلا المتمعِّن المدقِّق في توجيه الألفاظ والتراكيب.

٤- ذكر ضمير الشأن مع (إنَّ):

من سنن العرب أنَّهم قد يقدِّمون على الجملة ضميراً تفسِّره الجملة بعده، يسمَّى ضمير الشأن والقصة والحديث عند البصريين، ويسمِّيه الكوفيون ضمير المجهول، وذلك في مواضع التفخيم والتعظيم[٣١]، وقد سمَّاه شيخ الكوفيين الفراء ضمير العماد[٣٢] وفي ذلك قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "اعلم أنَّهم إذا أرادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميَّة، أو الفعليَّة، فقد يُقدِّمون قبلها ضميراً يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له. ويُوَحِّدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمرَ والحديثَ؛ لأنَّ كلَّ جملة شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: (هو زيدٌ قائمٌ)، فـ(هُوَ) ضميرٌ لم يتقدَّمه ظَاهرٌ. إنَّما هو ضميرُ الشأن والحديثِ، وفَسَّرَه ما بعده من الخبر، وهو (زيدٌ قائمٌ)، ولم تأتِ في هذه الجملة بعائدٍ إلى المبتدأ؛ لأنَّها هو في المعنى، ولذلك كانت مُفسِّرة له، ويُسمِّيه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنّه لم يتقدَّمه ما يعود إليه"[٣٣].

فالوظيفة الدلالية لهذا الضمير تتمثَّل في أمرين هما:

١- التعظيم والتفخيم بما يتضمَّنه الضمير من الإبهام الذي ينطبق على كل مايصلح له، فيأتي ضمير الشأن لقصد تعظيم أمر يفسِّره وتفخيم شأنه، فيكون بمنزلة التمهيد لذكره[٣٤].

٢- التشويق والتوكيد، وهذه الوظيفة هي تبع للوظيفة الأولى ومتعلقة بها وتكون رديفة لها لا تنفكُّ عنها، وقد أشار رضي الدين الإستراباذي إلى هذه الوظيفة بقوله: "قصدُ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ في ذكر ذلك المُفَسَّرِ بأنْ يذكروا أولاً شَيْئاً مُبهَماً، حتَّى تتشوَّقُ نَفْسُ السَّامعِ إلى العثورِ على المُرادِ بِهِ، ثُمَّ يُفَسِّرُوه فيَكُونُ أوقَع في النَّفسِ، وأيضاً يكونُ ذلك المُفَسَّرُ مذكورًا مرَّتين، بالإجمالِ أولاً، والتَّفصيلِ ثانياً، فيكونُ آكد"[٣٥]. إذ فيه إثارة النفس وتشويقها إلى معرفة ما يحويه الضمير فتأتي الجملة المفسّرة، لتكشفت النقاب عن المعنى الذي تشوق النفس إلى معرفتها، وتزيد (إنَّ) المؤكدة تمكين هذا المعنى في النفس وقبوله.

وهذا الضمير يختلف عن سائر الضمائر عند أغلب النحويين، بأنَّ الأصل فيها أنْ يسبقها مُفسِّرها ثُمَّ تومىء بالضمير في الموضع الثاني إذا ما أردتَ أنْ تذكر الاسم السابق الذكر في الكلام، ولكن أصل الوضع في ضمير الشأنْ جاء مخالفاً لأصالة الوضع في بقية الضمائر، ليؤدِّي دلالات إضافية عمَّا وضع له في أصل الوضع. وما يميزه أيضاً عن سائر الضمائر أنَّه لا يقوم مقامه الاسم الظاهر، وأنَّه يعود على ما بعده لزوماً، بمعنى أنّه لا يجوز أنْ تتقدم الجملة المفسرة ولا شيء منها على هذا الضمير[٣٦]، وهذا أيضاً يدلُّ على أنَّه لا يكون في موضعه ظاهر ولا حتى الجملة المفسّرة بعده؛ لأنَّه إذا قدمتها ووضعتها موضع الضمير لفقد الضمير الإبهام المقصود منه[٣٧]، ولخرج حتى من تسميته ضمير الشأن، وأرجعته إلى أصل الضمائر وهو ذكر ثُمَّ إضمار. ويمكن تأييد ذلك بقول عبد القاهر الجرجاني: "ولو أخبرت عَنِ الضَّميرِ في (كان) في قولك: (كانَ زيدٌ مُنطَلِقٌ هُوَ)، فَتُوقّعَهُ في آخِرِ الكَلامِ وتُخْرِجَهُ عَنْ أصلِهِ الذي وُضِعَ عَلَيْه. وإنَّما وَجَبَ أنْ يَقَعَ ضَمِيرُ الأمْرِ في الابتداءِ ومَا كَانَ في حُكْمِهِ لأجْلِ أنَّه يُفَسَّرُ بالجُمَلِ، ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: (هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، كانَ في قولك: (زيدٌ مُنْطَلِقٌ) تَفسِيرا لَهُ ودليلا على مَعْنَاهُ"[٣٨]. فإنَّه يتقدَّم على مفسِّره.

وقد أدرج البلاغيُّون ضمير الشأن في حديثهم عن المسند إليه ضمن المسائل التي تأتي مخالفة لمقتضى الظاهر لخروجها عن طبيعة الأصل، تحت تسمية وضع المضمر موضع الظاهر؛ لأنَّ الضمائر في أصل وضعها تلي مفسّرها، لا تتقدَّم عليه، على حين أنَّ ضمير الشأن يسبق مفسّره وهذا ممكن عدُّه خلافاً أو خروجاً عن مقتضى الظاهر، ثمَّ يذكرون أنَّه مضمر مَوضِع مُظهَر وهذا هو موضع الخلاف، فالتقدير تقدير للكلام لا دلالة على أصل القول في أصل الوضع[٣٩].

ويقوم التفسير النحوي عند عبد القاهر الجرجاني على توظيف دلالة هذا الضمير ضمن علاقته وموقعه في الجملة الإسنادية مستشهداً بنصوص قرآنية، إذ يقول: "وجملةُ الأمر أنَّه ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً غفلاً، مثْلَ إعلامِك له بعْدَ التنبيهِ عليه والتقدمةِ له؛ لأنَّ ذلك يَجْري مَجْرَى تكريرِ الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن ههنا قالوا: إنَّ الشيءَ إذا أُضْمِر ثمَّ فُسِّر، كان ذلك أفخمَ له مِنْ أن يُذكَر من غير تَقدِمة إضمار. ويدلُّ على صحة ما قالوه أنَّا نعلم ضرورةً في قوله-تعالى-: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦] فخامةً وشرفاً وروعةً، لا نَجد منها شيئاً في قولنا: (فإنَّ الأبصارَ لا تَعْمى)، وكذلك السبيلُ أبداً في كلِّ كلامٍ كان فيه ضميرُ قصة. فقولُه –تعالى–: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [المؤمون:١١٧]، يُفيد من القوة في نفيِ الفَلاحِ عنِ الكافرين، ما لو قيل: (إنَّ الكافرين لا يفلحون)، لم يُسْتَفَدْ ذلك. ولم يكن ذلك كذلك إلا إنّك تُعلمه إيَّاهُ مِنْ بعدِ تقدمةٍ وتنبيهٍ، أنتَ به في حكْم مَنْ بدأَ وأعادَ ووطَّد، ثمَّ بَنى ولوَّح ثمَّ صرَّح. ولا يَخفى مكانُ المزيّةِ فيما طريقه هذا الطريق"[٤٠].

وفي هذا النص يشير الجرجاني إلى وظيفة أخرى يحقِّقها ضمير الفصل وهي تقوية المعنى وتربيته، فقد فسَّر الجرجاني النص القرآني تفسيراً اعتمد فيه التوظيف النحوي لضمير الفصل باعتبار موقعه ضمن الإسناد.

وقد يأتي هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر أيضاً، نحو: (إنَّ وأخواتها)، و(ظنَّ وأخواتها)، و(كَانَ وأخواتها)، وتعمل فيه هذه العواملُ، يقال: (إنَّه زيدٌ ذاهبٌ)، فالهاءُ ضميرُ الأمر، و(زيدٌ ذاهبٌ) مبتدأ وخبرٌ في موضع خبرِ الأمر[٤١].

ونبَّه الجرجاني إلى مسألة مهمة، وهي ورود ضمير الشأن في القرآن على نمط معين وأسلوب فريد، وهو اقتران ضمير الشأن بإنَّ أو أنَّ[٤٢]، وهذا الأسلوب عند الجرجاني وراءه صواب نحوي وغرض دلالي؛ إذ إنَّ التركيب بدونها لا يستقيم نحواً ودلالةً، فقال: "من خصائِصها أنَّك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسْنِ واللُّطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صَلَح إلا بها، وذلك في مثل قوله –تعالى–: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، [يوسف:٩٠]، وقولُه: ﴿ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾، [التوبة:٦٣]، وقوله: ﴿ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون:١١٧]"[٤٣]؛ إذ لا يجوز أنْ يقال: (هو من يتق ويصبر)

و(هو من يحادد الله ورسوله....) و(هو من عمل منكم سوءا ...)، والسبب في هذا هو أنَّ الأداة (إنَّ) أو (أنَّ) تنقل محطَّ الفائدة من الخبر المفرد إلى مضمون الجملة الإسنادية كلِّها؛ لأنَّ هاتين الأداتين تدخل على العلاقة الاسنادية ولاتدخل على المبتدأ وحده أو الخبر وحده، فلا تستقيم هذه التراكيب من الوجهة النحوية بدون وجود (إنَّ) مثلاً؛ إذ إنَّه بدون الحرف المشبه بالفعل (إنَّ) يصبح للضمائر موقع إعرابي ودلالي غير الذي يفيده ضمير الشأن.

ووضَّح عبد القاهر الجرجاني فكرته هذه في تفسيره النحوي لقوله –تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وبيَّن دور (إنَّ) فيها، وإنْ كان قد وجَّه الضمير أيضاً مع إفادته الشأنية على أنَّه إضمار بعد الذكر للتفسير، فالهاء تعود على (الأبصار) الواردة في الآية الكريمة على تقدير (إنَّ الأبصار لا تعمى الأبصار)، وليست تعود على القصة على تقدير (إنَّ القصة لا تعمى الأبصار)، ويجوز الوجهان ؛ فإنَّه بعد الضمير جاءت الجملة، فقال: "وأجاز أبو الحسن[٤٤] فيها وجهاً آخر، وهو أنْ يكون الضمير في (إنَّها) للأبصار، أُضْمِرَت قَبْلَ الذكر على شريطة التفسير. والحاجة في هذا الوجهِ أيضاً إلى (إنَّ) قائمةٌ، كما كانت في الوجه الأوَل فإنَّه لا يقال: (هي لا تعمى الأبصار) كما لا يقال: (هو من يتَّقِ ويصبر فإنَّ الله لا يضيع)"[٤٥].

ويبدو أنَّ أبا علي الجرجاني[٤٦] قد تفطَّن إلى هذا الموضوع قبل عبد القاهر الجرجاني كما نقل عنه الواحدي (ت٤٦٨هـ)، فقال: "وقوله –تعالى–: (أَنَّهُ) الكناية فيه ضمير الشأن والقصة، قال أبو علي الجرجاني: (وذلك أنَّ (أنَّ) يتضمن ما بعده من المبتدأ والخبر، ويشتمل عليهما حتى يصير معهما قصةً وشأناً، مثل قولك: (زيدٌ مريضٌ)، فإذا أردت أنْ تُعلم غيرك مرضه قلت: (اعلم أنَّ زيداً مريضٌ)، ولو قلت: (اعلم زيداً مريضاً)، كان العلم واقعاً على زيدٍ نفسه دون المرض وانتقل المعنى عمَّا كان عليه، فإذا قلت: (اعلم أنَّهُ زيدٌ مريضٌ) فقدْ تضمَّن (أنَّ) ما بعده من المبتدأ والخبر، وجمع معناهما في (الهاء) التي وقع عليها (أنَّ) وعمل (أنَّ) فيها، وشغل بها عن غيرها، فصارتْ (الهاء) كناية عن القصة والشأن، وارتفع ما بعدها من المبتدأ والخبر

لشغلك (أنَّ) بـ(الهاء)، وصار ما بعد (الهاء) من المبتدأ والخبر بياناً لما في (الهاء) من نيَّة تلك القصة؛ لأنَّها مبهمة"(٤٧).

أمَّا بخصوص قوله –تعالى–: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] الذي وجِّه الضمير فيه على الشأنية عند عند البصريين(٤٨)، فقال عبد القاهر الجرجاني: " فإنْ قلت: أو ليسَ قَدْ جاء ضميرُ الأمر مبتدأ به مُعرَّى من العوامل في قوله –تعالى–:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ قيل: هو وإنْ جاء ههنا، فإنَّه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء، بل تراه لا يجيء إلا بـ(إنَّ) على أنَّهم قَدْ أجازوا في: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أنْ لا يكون الضمير للأمْرِ"(٤٩). وقد قصد عبد القاهر الجرجاني عدم إفادة الضمير الأمر قولَ الفراء: " فإنّه مرفوع بالاستئناف كقوله:﴿ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴾ [هود:٧٣]. قد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال: هو عماد. مثل قوله: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النمل: ٩]. فجعل (أحد) مرفوعاً بالله، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنَّه)، ولا يكون العمادُ مستأنفاً به حتى يكون قبله (إنَّ) أو بعض (أخواتها)، أو (كان) أو (الظن)"(٥٠).

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ الضمير إذا كان منفصلاً عن حرف المشبه بالفعل يؤدِّي دلالة التعظيم والتفخيم ويتبعها التشويق، ولكنَّه باتصاله بها يعطي التعبير قوة وتأكيداً وزيادة مبالغة ليستعمل في مواضع التهويل فضلاً عن الوظيفتين الأساسيتين التعظيم والتشويق، فصارت الأداة (إنَّ) أو(أنَّ) مع لحاقها بضمير الشأن كأنَّها أداة واحدة مصنوعة من المزج بين عنصرين نحويين وهذا من بلاغة اللغة العربية في إنشاء العناصر النحوية لتؤدِّي وظائف دلالية لا تؤديها أحد من العنصرين لو كان منفرداً .

ومن الاستثمارات التركيبية لهذا الضمير أيضاً فيما استشفه عبد القاهر الجرجاني وعبَّر عنه بالحسن واللطف في التركيب هي أنَّه يمكن للناطق بواستطها إدخال (إنَّ) أو (أنَّ) على الجملة الفعلية، نحو قوله –تعالى–: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦]، وهذا ما تتميَّز به اللغة العربية أيضاً.

٥– الاسم بين الخبرية والوصفية:

يقترب معنى الخبر من معنى الوصف في كونهما يقومان بذات واحدة ولكن معنى الخبر غير معنى الوصف، على اعتبار أنَّ الخبر يُعدُّ ركناً من ركني الإسناد فيما تُعدُّ الصفة تابعة فهي من متعلقات الإسناد ومقيّداته، فضلاً عمَّا لخبر المبتدأ من معانٍ نحوية تخالف الصفة في كون الخبر يتم به المعنى وفي كون الصفة متعلّقة بالموصوف قائمة به وفي كون الإثبات والنفي لهما اعتبارات خاصة عند دخولهما على الخبر أو الموصوف مع صفته، وهذه الاعتبارات النحوية هي التي أقام الجرجاني تفسيره النحوي عليها في قراءةٍ قرآنية في قوله –تعالى–: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٣٠] بغير تنوينٍ للفظ (عزير) فيقتضي خبراً محذوفاً وهو من المسائل المشكلة[٥١]، ووجه الإشكال فيه هو أنَّ لفظ (ابن) يكون صفة للفظ (عزير)، وهذا ما لم يرتضه عبد القاهر الجرجاني وجعله خطأً عظيماً يمسُّ العقيدة الدينية؛ لأنَّه فيه الاعتراف بإثبات الابن لله –عزّ وعلا، فقال في أحد وجهي القراءة بغير تنوين: "والوجه الثاني: أنْ يكونَ الابنُ صفةً، ويكونَ التنوينُ قد سقَط على حدِّ سُقُوطِهِ في قولنا: (جاءَني زيدُ بنُ عمرو)، ويكونَ في الكلام محذوفٌ. ثمّ اختَلَفوا في المحذوف، فمنهم من جعله مبتدأً فقدَّرَ: (وقالتِ اليهودُ هو عزيرُ بنُ الله)، ومنهم من جَعَلَه خبراً فقدَّر: (وقالتِ اليهودُ عُزيرُ ابنُ اللهِ معبودُنا)"[٥٢].

والأمر العظيم والخطأ الفادح في هذا التوجيه عنده هو أنَّ المتكلّم عندما يثبت صفة لشخص ثُمَّ يخبر عنه، فإنَّ محطَّ التصديق والتكذيب في الخبر، لأنه هو الذي تكون به الفائدة، والكلام ينصبُّ عليه نفياً وإثباتاً، ويبقى الاسم المبتدأ الموصوف كما هو بمعناه من غير أنْ يشمله الحكم الذي يطرأ على خبره، فقال نافياً لهذا التوجيه: "وفي هذا أمرٌ عظيم، وذلك أنك إذا حكَيْتَ عن قائلٍ كلاماً أنتَ تُريد أنْ تُكَذِّبه فيه، فإنَّ التكذيبَ ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً، دون ما كان صفةً. تفسيرُ هذا: أنَّك إذا حكيتَ عن إنسانٍ أنَّه قال: (زيدُ بنُ عمرو سيِّدٌ)، ثم كذَّبْتَه فيه، لم تكُنْ قد أنكرتَ بذلك أنْ يكون زيدٌ ابنَ عمرو، ولكنْ أنْ يكونَ سيِّداً، وكذلك إذا قال: (زيدٌ الفقيهُ قد قَدِم)، فقلتَ له: (كَذَبْتَ) أو (غَلِطْتَ). لم تكُن قد أنكرْتَ أنْ يكونَ زيدٌ فقيهاً، ولكنْ أنْ يكون قد قَدِم. هذا ما لا شُبهَةَ فيه، وذلك أنَّك إذا كذَّبْتَ قائلاً في كلامٍ أو صدَّقْته، فإنَّما يَنْصرِفُ التكذيبُ منك والتصديقُ إلى إثْبَاته ونَفْيه، والإثباتُ والنَّفيُ يتناولان الخبرَ دونَ الصِّفةِ.

يَدُلُّكَ على ذلك أنَّكَ تَجِدُ الصِّفةَ ثابتةً في حالِ النَّفي، كثُبوتها في حالِ الإثباتِ. فإذا قلتَ: (ما جاءني زيدٌ الظَّريفُ)، كانَ (الظَّرْيفُ) ثابتاً لزيدٍ كثبوته إذا قلتَ: (جاءني زيدٌ الظَّريفُ)، وذلك أن ليس ثُبوتُ الصفةِ لِلذي هي صفةٌ له بالمتكلِّم وبإثباته لها فتنتفي بنَفْيه، وإنَّما ثُبوتُها بنفسِها، وبتَقرُّرِ الوجودِ فيها عندَ المخاطَب، مثلَه عند المتكلِّم؛ لأنَّه إذا وقعتِ الحاجةُ في العلم إلى الصفةِ، كان الاحتياجُ إليها من أجْل خِيفةِ اللَّبْس على المخاطَبِ"[٥٣].

وبهذا التفسير النحوي لبيان دلالة الصفة والخبر يبطل الجرجاني توجيه (الابن) على أن يكون صفة لـ(عزير) وأن يكون في الكلام خبر محذوف، فيقول: "وإذا كان الأمر كذلك، كان جَعْل (الابنِ) صفةً في الآية مُؤدِّياً إلى الأمْرِ العظيم، وهو إخراجُه عن موضعِ النَّفْي والإنكارِ، إلى موضع الثُّبوتِ والاستقرارِ، جلَّ الله –تعالى– عن شَبَهِ المخلوقين، وعن جَميع ما يقولُ الظالمونَ، علوّاً كبيراً"[٥٤] . فيكون المتكلِّم بذلك قد أخبر عن (عزير) موصوف بـ(ابن الله) بأنَّه معبودنا وفي ذلك إثبات هذه الصفة لله – جلَّ وعلا– وإقرارها مع أنَّ موضع الخطاب نفيها عنه وإنكارها.

واعترض فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) على قول عبد القاهر الجرجاني، وقال: "هذا الطعن عندي ضعيف. أمَّا قوله إنَّ من أخبر عن ذات موصوفة بصفة بأمر من الأمور وأنكره منكر، توَّجه الإنكار إلى الخبر فهذا مسلَّم. وأمّا قوله ويكون ذلك تسليماً لذلك الوصف فهذا ممنوع؛ لأنّه لا يلزم من كونه مُكذِّباً لذلك الخبر بالتكذيب أنْ يدلَّ على أنَّ ما سواه لا يُكذِّبه بل يُصدِّقه، وهذا بناء على دليل الخطاب وهو ضعيف لا سيما في مثل هذا المقام"[٥٥].

ويصف البيضاوي (ت٧٩١هـ) قول القائلين بوقوع كلمة (الابن) صفة والخبر محذوف على تقدير (معبودنا) أو (صاحبنا) بأنَّه مزيَّف؛ لأنّه يؤدي إلى تسليم النسب وإنكار الخبر المقدَّر[٥٦].

أمّا الوجه الأول في هذه القراءة كما بيَّنها عبد القاهر الجرجاني فهو أنْ يكون القارىء أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين، ولم يحرِّكه، كقراءة من قرأ: ((قُلْ هُوَ اللهُ أحَدُ. اللهُ الصَّمَدُ)) في قوله –تعالى–: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ، ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١،٢]، بترك التنوين من (أحد)[٥٧] أي في الوصل في الآيتين. وفي حذف

التنوين لهذه القراءة قولان: الأول: أنَّ حذفه لالتقاء الساكنين[٥٨] والقول الآخر: أنَّ حذفه للخفَّة؛ وذلك لملاقات التنوين لام التعريف[٥٩].

ووُجِّهت القراءة بغير التنوين على أنَّه اسم أعجمي[٦٠]، وأجاز صرفه أبو عبيدة على القراءة الأخرى لخفته بالتصغير كنوح ولوط[٦١]، ويقول الدكتور محمد محمد أبو موسى من المعاصرين: "إنَّ جملة (عزير ابن الله) من غير تنوين جملة مكوَّنة من مبتدأ وخبر ولا حاجة فيها إلى الحذف"[٦٢]؛ لأنَّ (عزير) بغير التنوين اسم أُخبِر عنه بـ(الابن) ويحسن السكوت على هذا التركيب ولا حاجة لتقدير خبر له.

ثانيًا: التفسير النحوي باعتبار معنى الأداة ضمن التركيب:

إنَّ الأداة لها دور بارزٌ في تحديد المعاني الوظيفية في التركيب، بحيث يتوقف المعنى المراد على وجود تلك الأداة لتحديد الدلالات النحوية بحسب السياق التي ترد فيه تلك الأدوات، فتكون الأداة عنصراً رئيساً من عناصر التركيب القرآني، إذ إنَّ هناك دلالات قرآنية تستشفُّ من دقَّة استعمال الأدوات، يمكن عن طريقها تفسير النصوص القرآنية تفسيراً نحوياً دلالياً لبيان الأغراض والمقاصد التي تكمن وراء ذلك الاستعمال، وما وجدناه من هذه الحالات عند عبد القاهر الجرجاني شواهد على هذا الأمر، يقسَّم على النحو الآتي:

١- دلالة (كاد المنفية) على عدم وقوع الفعل:

تباينت آراء النحاة والعلماء في دلالة (كاد) المنفية ووظيفتها الدلالية، وهذه الآراء منصبَّة على ثلاثة مذاهب لكلِّ مذهب تأويلاته ومسوِّغاته[٦٣]: المذهب الأول: إنَّها كسائر الأفعال إثباتها إثبات ونفيها نفي، وهذا مذهب جمهور النحويين. والمذهب الثاني: إنَّ إثباتها نفي، ونفيها إثبات. والمذهب الثالث: إنَّ (كاد) في الماضي نفيها إثبات وإثباتها نفي، أمَّا في المضارع فعلى العكس من ذلك فنفيها نفي وإثباتها إثبات على قياس الأفعال الأخرى.

وتوظيف (كاد) الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني وتوجيهه بُني على المفهوم الإجرائي الدال على النفي، وليس على الشكل والصورة لهذه الكلمة الدالة على الإثبات، فرأى أنَّ نفي (كاد) يدلُّ على عدم وقوع الفعل. ويستشهد لذلك ببيت ذي الرِّمة وقصته

هي أنَّه "روى عنْ عَنْبَسَة أنَّهُ قَال: قَدِم ذو الرُّمَّة الكوفةَ فوقف ينشد النَّاس بالكُنَاسة قصيدته الحائية التي منها:

هِيَ البُرْءُ، وَالأَسْقَامُ، وَالهَمُّ، وَالمُنَى وَمَوْتُ الهَوَى فِي القَلْبِ مِنِّي المُبَرِّحُ

وَكَانَ الهَوَى بِالنَّأْيِ يُمْحَى فَيَمَّحِي وَحُبُّكِ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَرْبَحُ

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ(٦٤)

قال: فلمَّا انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرُمَةَ: يا غَيْلَان، أُرَاهُ قَدْ بَرِح قال: فَشَنَق ناقته وجعل يتأخَّر بها ويُفكِّر، ثمَّ قال:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِيْنَ لَمْ أَجِدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قال: فلمَّا انصرفت حَدَّثت أبي، قال: أخطأ ابن شُبْرُمة حين أنكر على ذي الرُّمة ما أنكرَ، وأخطأ ذو الرُّمة حِين غيَّر شعره لقول ابن شُبْرُمة، إنَّما هذا كقول الله: ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍۚ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور: ٤٠]، وإنَّما هو: (لم يرها ولم يكد)"(٦٥).

فمعنى البيت عند عبد القاهر الجرجاني هو أنَّ الهوى من رسوخه في القلب، وثبوته فيه وطغيانه على طباعه، لا يتوهَّم عليه البراح، وأنَّ ذلك لا يقارب أنْ يكون، فضلاً عن أنْ يكون، ثمَّ إنَّ الجرجاني دفع اللبس الذي يقع عند المتلقي في بعض عبارات المفسرين، فقال: "ينبغي أن تعلم أنَّهم إنَّما قالوا في التفسير: (لم يرها ولم يكد)، فبدأوا فنفوا الرؤية، ثمَّ عطفوا (لم يكد) عليه، ليعلِّموك أن ليس سبيل (ما كادوا) في قوله -تعالى-: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] في أنَّه نفي معقب على إثبات، وأن ليس المعنى على أنَّ رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى على أنَّ رؤيتها لا تقارب أن تكون، فضلاً عن أن تكون. ولو كان (لم يكد) يوجب وجود الفعل لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول: (لم يرها ورآها)"(٦٦).

ويدلُّ ذلك على أنَّ الذبح والفعل لم يكونا في آن واحد؛ لأنَّهم كانوا بعيدين جداً عن فعل الذبح، ويرجع سبب ذلك إلى أمرين: الأول غلاء الثمن، والثاني: مخافة الفضيحة. وقرينة الذبح في سياق الآية الكريمة واضحة جليَّة. ويدلُّ (كاد) على "مقاربة الفعل واستدناء وقوعه"(٦٧). وجاء تعريف عبد القاهر الجرجاني موافقاً لهذا التعريف؛ إذ

يقول: "إنّ (كاد) موضوع؛ لأنْ يدلُّ على شدَّة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارك الوجود"(٦٨).

وانطلاقاً من هذا التعريف عالج عبد القاهر الجرجاني دلالة دخول النفي على (كاد)، متعرِّضاً بذلك للتوجيه الدلالي الذي يستشفُّ من النظم التركيبي في مثل هذه الحالة. وقد ركَّز في الحديث عن ذلك على كيفية التوفيق بين دلالة (كاد) على شدَّة قرب الفعل من الوقوع، ودخول النفي عليه، الذي ينفي هذا الوقوع، وقد أشار في غضون ذلك إلى الشبهة التي وقع فيها النحويِّون، إذ ظنُّوا أنَّ دخول النفي على (كاد) كما في: (لم يكد يفعل) و(ما كاد يفعل) في فعل قد فُعل، يدلُّ على معنى أنَّه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أنْ كان بعيداً في الظن أنْ يفعله، في توجيههم لقوله –تعالى–: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، وقد عارض عبد القاهر الجرجاني هذا القول؛ إذ رأى أنَّ الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: (لم يكد يفعل) و(ما كاد يفعل)، أنْ يكون الغرض أنَّ الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أنْ يكون، ولا ظنَّ أنْ يكون. مستدلاً على ذلك بدلالة (كاد) فلمَّا كانت (كاد) تدلُّ على قرب وجود الفعل، كان محالاً أنْ يوجب نفيها وجود الفعل؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، وأنْ يكون قول ما قارب أنْ يفعل مقتضياً البتة أنّه قد فعل(٦٩).

ويستند عبد القاهر الجرجاني في إثبات رأيه إلى المحاججة العقلية التي تتمثَّل في أنَّه ما دامت (كاد) تعني المقاربة، فإنَّ نفيها يعني نفي المقاربة عقلاً(٧٠)، وقد وافق رضي الدين الاسترأبادي الشيخ الجرجاني ولكنه فسَّر دلالة كاد المنفية باعتبار المفهوم الدلالي والإسنادي مع مراعاة القرينة؛ إذ قال: "إنَّ نَفْيَهُ إثباتٌ وإثباتَهُ نَفْيٌ، بخلافِ سائر الأفعالِ. أمَّا كَونُ إثباته نفياً، فإنْ أرادوا به أنَّك إذا قلت: (كاد زيد يقوم) وأثبت الكَوْدَ، أي القرب فهذا الإثبات نفي، فهذا غَلَطٌ فاحش وكيف يكون إثبات الشئ نفيه، بل في: (كاد زيد يقوم)، إثبات القرب من القيام بلا ريب. وإنْ أرادوا أنَّ إثبات (كاد) دالٌ على نفي مضمون خبره، فهو صحيحٌ وحقٌ؛ لأنَّ قربك من الفعل لا يكون إلَّا مع انتفاء الفعل منك؛ إذْ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل، لا قريباً منه. وأمَّا كون نفيه إثباتاً فنقول، أيضاً: إنْ قصدوا أنَّ نفيَ الكَوْدِ أي القرب في: (ما كدت أقوم) إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته، وكذا إن أرادوا أنَّ

نفي القرب من مضمون الخبر إثباتٌ لذلك المضمون، بل هو أفحش؛ لأنَّ نفي القرب من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نَفْي الفعل نفسِهِ، فإنَّ (ما قربت من الضرب) آكدُ في نفي الضرب من: (ما ضربت)، بَلَى قد يجئ مع قولك: (ما كاد زيد يخرج)، قرينة تدلُّ على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالَّة على ثبوت مضمون خبر (كاد) في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ (كاد)"[٧١]. فهو يحكم للحصول على الدلالة العكسية لـ(كاد) بوجود قرينة في السياق، وليست في معنى أصل وضع الفعل، وهذا الفكر النحوي لديه يدلُّ على أنَّه في غاية الدقَّة، والفهم لدلالة الألفاظ، ومعاني التراكيب، ويُستنتج من ذلك أنَّ (كاد) في الإثبات إثبات لمعناها، وهو دلالة القرب، ولكنْ مع إثبات معناها، فإنَّها تدلُّ على نفي مضمون خبرها، أمَّا في النفي، فهي نفي لمعناها ولمضمون خبرها معاً، وإنْ كان السياق يدلُّ على ثبوت مضمون الخبر، فهذا لقرينة خارجية تدلُّ على حصول الخبر.

فالسياق اللغوي والسياق الخارجي يتحكَّمان في دلالة (كاد) المنفية؛ لأنَّ العرب قد استعملته فيما قد فعل وفيما لم يفعل[٧٢].

ويستدلُّ عبد القاهر الجرجاني لقوله بحجَّة نحوية من النص نفسه، وذلك بإيراد موجِب الاستحالة والتناقض العقلي على مستوى الزمن، لاستحالة اجتماع الماضي والمستقبل في آن واحد، فقال: "وههنا نكتةٌ، وهي أنَّ (لم يكد) في الآية والبيت واقعٌ في جواب (إذا)، والماضي إذا وقَعَ في جوابِ الشرطِ على هذا السبيلِ، كان مستقبَلاً في المعنى فإذا قلتَ: (إذا خرجْتَ لمْ أخرُجْ)، كنتَ قد نفَيْتَ خروجاً فيما يستقبل. وإذا كان الأَمر كذلكَ، استحالَ أنْ يكونَ المعنى في البيتِ أو الآيةِ على أنَّ الفعلَ قد كانَ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ يجيءَ بـ(لم أفعلْ) ماضياً صريحاً في جوابِ الشرطِ فتقول: (إذا خرجتَ لم أخرجْ أمسِ)، وذلك محالٌ"[٧٣]. ويبدو أنّ الدكتور تراث حاكم الزيادي من الباحثين المحدثين قد ظنَّ أنّ عبد القاهر الجرجاني قد وقع في تناقض الرأي، في أنّه قال في كتابه المقتصد أنَّ (كاد) يدلُّ على التقريب من الحال[٧٤]، إذ يقول: "أي أنَّ زمنها يدلُّ على الحال، ومن ثَمَّ يكون زمن مضمون خبرها هو الحال، ونفيه هو نفي للحال لا للمستقبل. فضلاً عن أنَّه قد أشار في تعليقه على نص الآية والبيت بأنَّ عدم وجود صورة تقتضي خلاف الظاهر، ويعني بالصورة القرينة، يؤدِّي إلى نفي مضمون خبر

العدد ٥٦
٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

(كاد) وعدم حصوله، وتقييد النفي في المستقبل يؤدِّي إلى القول بإمكان حصوله ووجوده في الحال، وهو ما يتنافى ويتناقض مع ما كان قد نصَّ عليه سابقاً"[٧٥]، ولكنْ عبد القاهر الجرجاني قدْ فسَّر وقوعه في جواب إذا الشرطية التي تحوِّل الفعل إلى المستقبل فـ(إذا) إذا دخل على الفعل الماضي في جواب الشرط كان مستقبلاً في المعنى فدلالة المستقبل جاءت عن طريق القرينة الداخلة على السياق ولم تأت من مضمون الفعل (لم يكد).

٢-- دلالة التخصيص في (إنَّما):

الترتيب الافتراضي للجملة في اللغة العربية أنْ يلي الفاعل الفعل، وأنْ يتقدَّم الفاعل على المفعول، نحو قولنا (أكرم عمرو زيداً) وهذا التعبير هو التعبير المعتاد في اللغة، وقد عبِّر عنه بأنَّه الأصل، وأيُّ تغيير لهذه الصورة يكون لغرض بلاغي يريد المتكلِّم تنبيه المخاطب إليه، باعتبار أنَّه ما جاء على خلاف الأصل يسأل عن علَّته وسببه.

وقد أقام عبد القاهر الجرجاني تفسيره النحوي للقرآن الكريم في بعض المواضع على مفهوم نحوي بلاغي وهو أنَّ هناك تقديماً على نية التأخير، ولو أخِّر المقدَّم أو قدِّم المؤخَّر لتغيَّر المعنى، وهذا التقديم والتأخير معلَّق بدلالة التخصيص التي تتضمَّنها الأداة (إنما)، وما تحقِّقه هذه الأداة من الوظيفة النحوية هو الذي يقضي بتفسير النصِّ القرآني الآتي على وجهٍ لو فسِّر بغيره لكان خطأً، فيشير عبد القاهر الجرجاني إلى تقديم اسم (الله) -عزَّ وجلَّ- على المفعول به بعد (إنَّما)؛ وذلك في قوله -تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر:٢٨]، وذكر أنَّ المعنى خلاف ما يكون لو أخِّر بسبب مقتضى التخصيص في (إنَّما)، فقال: "تقديم اسم الله -تعالى- إنَّما كان لأجل أنَّ الغرض أنْ يُبيِّنَ (الخاشون) من هم، ويُخْبَر بأنَّهم (العلماءُ) خاصة دون غيرهم. ولو أُخِّر ذكرُ اسم (الله) وقُدِّم (العلماء)، فقيل: (إنّما يخشى العلماءُ اللهَ)، لصار المعنى على ضدِّ ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيانَ (المخشي) من هو، والإخبارَ بأنَّه (اللهُ) تعالى دون غيره، ولم يجبْ حينئذ أنْ تكون (الخشية) من الله -تعالى- مقصورة على (العلماء)، وأنْ يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية، بل يكون المعنى أنَّ غير (العلماء يخشون الله- تعالى-) أيضاً،

إلا أنَّهم مع خشيتهم الله –تعالى– يخشون معه غيره، و(العلماء لا يخشون غير الله) تعالى"[٧٦]. فتفسير الآية مرتبط بالمفهوم النحوي لـ(إنما) الدالة على الاختصاص للمتأخر عنها، ووظيفة تقديم المفعول به ووظيفة تأخير الفاعل، وهذه العلاقات النحوية الداخلية والخارجية كلّها متعلِّقة بقصد النص ومراد المتكلم، وحينئذ ينضبط تفسير النص القرآني، كما هو واضح من طريقة الجرجاني في التفسير.

والاختصاص في (إنّما) يقع في المتأخّر، فإنَّه لمَّا كان القصد بيان المرفوع وهو أنَّ (الخاشين) هم (العلماء)، لا جَرَم تأخَّر عن المنصوب. ولو أُخِّرَ المنصوب لصار المقصود بيان (المخشي منه)، ويتغيَّر المعنى[٧٧].

ويبرز عبد القاهر الجرجاني قيمة التفسير على مقتضيات النحو ومفاهيم دواله، فيقول: وهذا المعنى وإنْ كانَ قدْ جاءَ في التنزيلِ في غيرِ هذه الآية كقولهِ –تعالى–: ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب:٣٩]، فليس هو الغرض في الآية، ولا اللفظُ بمُحْتملٍ له ألبتَّة. ومَنْ أجازَ حَمْلَها عليه، كان قدْ أبطَلَ فائدةَ التقديمِ، وسوَّى بينَ قولِه –تعالى–: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر:٢٨] وبينَ أنْ يُقالَ: (إنَّما يخشَى العلماءُ اللهَ)، وإذا سوَّى بينهُما لَزِمَه أن يسوِّيَ بين قولِنا: (ما ضَرَبَ زيداً إلا عمرو) وبينَ: (ما ضرَب عمرو إلاَّ زيداً)، وذلك ما لا شُبْهَةَ في امتناعه؛ لأنَّ الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولايقع فيهما جميعاً[٧٨]. فإنَّ مرتبة الفاعل وإنْ كان أنْ يتقدَّم على المفعول به ولكن يجوز أنْ يتقدَّم المفعول على الفاعل، وذلك للاهتمام فإنَّ العرب يقدِّمون الذي هو أجزل حظاً من العناية والاهتمام[٧٩] مفعولاً كان أو فاعلاً، وعلى هذا يكون التقديم على الأصل، فعبد القاهر الجرجاني يربط النظم في الجملة بالمعنى الذي يعطي الجملة مبناها الشكلي من حيث التقديم والتأخير، ويقول : "إنَّ اللَّفظ تَبَعٌ للمعنى في النظم، وإنَّ الكَلِم تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس"[٨٠]. فالضابط في هذه الآية هو الغرض الدلالي الذي يكمن في الاهتمام، وإنَّ لفظ (إنَّما) فيها لـ(العلماء) وتخصيصهم بـ(الخشية) لا للحصر[٨١]، إذ إنَّ خشية الله مقصورة على العلماء؛ لأنَّ المراد فيه نفي خشية الله عن كلِّ ما عدا (العلماء) فليس يخشاه –سبحانه– إلا (العلماء). أمَّا ما يوجد في الواقع منْ أنَّ كثيراً من العوام أشدُّ خشية لله –سبحانه وتعالى– من كثير (العلماء)، وعلى هذا

يمكن تحميل الجملة الكريمة بأنَّها جاءت في سياق التنويه بالعلم الذي يكتنه أسرار آيات الله فلم تعتد بخشية غير العلماء(٨٢).

وللعلامات الإعرابية دور في تحديد وظيفة الكلمة في الجملة وبيان دلالاتها، لذلك يُلحظ أنَّه قد وجِّهت هذه الآية عند بعض العلماء برفع اسم (الله) ونصب (العلماء)، وتحمل (الخشية) في هذه القراءة على الاستعارة والمعنى: إنَّما يجلُّهم ويعظِّمهم كما يجلُّ المُهيب المُخشى من الرجال بين الناس من بين جميع عباده (٨٣)، وإسناد الخشية إليه يكون حينئذ بمعنى: (التجلَّة والتكريم) ، ولكن أكثر أهل العلم يذهب إلى أنَّه لحن ولا يصحُّ؛ إذ أجمع القراء على رفع (العلماء)، ونصب اسم (الله) تعالى(٨٤).

ويُستنتج من قول عبد القاهر الجرجاني في هذه الآية الكريمة أنَّ ليس هناك تقديم وتأخير بين مرتبة الفاعل والمفعول، بل إنَّ ورود المفعول به قبل الفاعل قد يكون هو أيضاً أصل وقاعدة لكثرة وروده في اللغة.

٣- استعمال (إنَّ) مكان (الفاء العاطفة):

يؤدِّي بعض الأدوات وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، وتعبِّر عن علاقات في السياق، وكلمة (إنَّ) من حروف المعاني التي تؤدِّي معاني وظيفية متنوعة في الكلام، وقد لا تقتصر على وظيفة واحدة، واستطاع عبد القاهر الجرجاني بحسِّه المرهف وذوقه الرفيع بيان وظيفة (إنَّ) في سياق الكلام واستعمالها مكان الفاء العاطفة، إذ إنَّ (الفاء العاطفة) على الرغم من أنَّها تقوم بوظيفة الربط بيد أنَّ لـ(إنَّ) فضل مزية في كونها تدلُّ على التوكيد والربط في آن واحد، وهي وما بعدها جملة مستقلة بنفسها من جهة ومرتبطة بما قبلها من جهة أخرى، فتربط الكلام كأنَّه جملة واحدة، وذلك ما ليس لـ(الفاء) عند الربط، وإنْ أُسقِطت (إنَّ) لكان الكلام مختلاً غير ملتئم؛ ويوضِّح ذلك بقوله: "وذلك أنَّه هل شيء أبين في الفائدة، وأدلُّ على أنْ ليس سواءً دخولها وأنْ لا تدخل، أنَّك ترى الجملة إذا هي دَخَلَتْ ترتبط بما قبلها وَتَأتَلِف معه وتتَّحد به، حتى كأنَّ الكلامين قد أُفْرِغَا إفْراغاً واحداً، وكأنَّ أحدهما قد سُبِك في الآخر..... وهذا الضرب كثيرٌ في التنزيل جداً، من ذلك قوله -تعالى-:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج:١] وقوله -عزَّ اسمه-: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ

وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧]، وقولُه -سبحانه-: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومن أبْيَن ذلك قولُه -تعالى-: ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۖ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود: ٢٧، والمؤمنون: ٢٧]، وقد يتكرَّر في الآيةِ الواحدةِ كقوله -عزَّ اسمُه-: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهي عَلَى الجملةِ من الكَثْرة بحيثُ لا يدركها الإحصاء محاسن دخول (إنَّ) على ضمير الشأن وأمثلته:"[٨٥].

وإذا نظرنا إلى كتب التفاسير نلحظ عدم التركيز على الدلالة التي نبَّه عليها عبد القاهر الجرجاني، فقد نوَّه أنَّ هذا الحرف يدلُّ في أصل وضعه على التأكيد[٨٦]. فلو أنَّك أسقطت (إنَّ)، فقيل مثلاً: (يا أيُّها الناس اتقوا ربكم زلزلة الساعة شيء عظيم) و(يا بُنَيَّ أقمِ الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ذلك من عزم الأمور) فسيذهب حسن الكلام ورونقه، ويكون نابياً. وقد تظنُّ أنَّ (الفاء) تصلح للربط بين الجملتين، فنقول مثلاً: (فزلزلة الساعة شيء عظيم) و(فذلك من عزم الأمور). ولكنَّ (الفاء) لا تسدُّ مسدَّ (إنَّ)، لا من حيث جمال الإيقاع فحسب، وإنَّما لا تسدُّ مسدَّها من حيث المعنى، وما يتطلبه جمال النظم كذلك؛ لأنَّ (الفاء) ليس لها مزيَّة إلا الربط بين الجملتين، أمَّا (إنَّ)، فمع أنَّها تسدُّ مسدَّ (الفاء)، فتربط بين الجملتين، فإنَّها تدل على التوكيد[٨٧].

ففي آية التوبة، لو قيل: (خُذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم صلاتك سكن لهم، أو فصلاتك سكن لهم)، لم تغن (الفاء) القصد. وكذلك في آية سورة يوسف لو قيل: (وما أبريء نفسي النفس لأمارة بالسوء، أو فالنفس لأمارة بالسوء، إلا ما رحم ربي ربي غفور رحيم، أو فربي غفور رحيم)، فلا تجد الألفة بين الجمل بدون (إنَّ) ولو أدخلت (الفاء) أو لم تدخله[٨٨].

وقد يكون استبدال (إنَّ) بـ(الفاء) في الربط محالاً؛ لأنَّ العلاقة الإسنادية تنخرم وينتفي الكلام النحوي بانتفاء ركن أصيل وهو الخبر، إذ يذكر عبد القاهر الجرجاني آيات عدَّة لا يجوز الاستغناء فيها عن (إنَّ) بـ(الفاء)، وتوظيف (الفاء) مكان (إنَّ)، لعدم صحة

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

المعنى أو لعدم سلامة التركيب. كقوله –تعالى–: ﴿ إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمۡتَرُونَ ، إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [الدخان: ٥٠،٥١] وذاك أنَّ بعده: ﴿ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ﴾ [الدخان: ٥٢]، فلو أنَّك قلت: (إنَّ هذا ما كنتم به تمترون، فالمتَّقون في جنات وعيون)، لم يكن كلاماً، وكذلك قوله: ﴿ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَهُمۡ فِيهَا لَا يَسۡمَعُونَ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٠، ١٠١]، فلو قلت: (لهم فيها زفير وهم فيها لايسمعون، فالذين سبقت لهم منّا الحسنى) لم تجد لإدخالك (الفاء) فيه وجهاً، وكذا قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ [الحج: ١٧]، فجملة (إنَّ الله يفصل بينهم) في موضع الخبر لـ(إنَّ الذين آمنوا)، ودخول (الفاء) فيها محال؛ لأنَّ الخبر لا يعطف على المبتدأ[٨٩]، ودخول (إنَّ) على الخبر في هذه الآيات هو لإفادة التأكيد.

وقوله –تعالى–:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾، [الكهف:٣٠] على غرار الآيات السابقة، فلو قيل: (إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلا نضيع أجر من أحسن عملاً)، لا يستقيم المعنى [٩٠] والصناعة النحوية؛ لأنَّه من قبيل دخول (الفاء) على الخبر وقطع الآصرة الموجودة بين المبتدأ والخبر بواسطة (فاء العاطفة) وتجزأتهما إلى جزئين.

ثالثاً: التفسير النحوي بالبناء على المفهوم الصرفي:

لا شكَّ في أنَّ النحو مبنيٌّ على الصرف لابتناء المركَّب على المفرد، باعتبار أنَّ الصرف يُعنى ببنية الكلمة المفردة، والنحو يُعنى ببنية التركيب بين الكلمات المفردة، فأيُّ تفسير نحوي لا يُراعى فيه البناء الصرفي سيكون تفسيراً غير سليم لفقده مقوِّماً لغويّاً أصيلاً. وقد جرى الجرجاني على هذه الطريقة السليمة في التفسير النحوي وكما يأتي في المثال الذي اخترناه، وهو:

– إفادة الصفة التأكيد لا التخصيص:

عالج عبد القاهر الجرجاني موضوع معاني النعت النحوي ودلالاته علاجاً وظيفياً، فيقول أثناء دفاعه عن علم النحو مبرِّراً ما يمكن أنْ يتَّضح من خلال هذا العلم من فروق دقيقة في الباب الواحد، كالصِّفة ودلالاتها، تستفاد من توظيف العناصر النحوية وأدائها داخل التركيب، فيقول موضِّحاً دلالات الصفة في السياق من حيث إفادتها التخصيص أو التوضيح والتبيين أو التوكيد: "إنَّ ههنا صِفةً تُخَصِّص، وصفةً تُوضِّح وتُبَيِّن، وإنَّ فائدةَ التَّخصيص غيرُ فائدةِ التَّوضيح، كما أنَّ فائدةَ الشِّياع غيرُ فائدةِ الإبهام، وأنَّ مِنَ الصِّفةِ صفةً لا يكونُ فيها تخصيصٌ ولا توضيح، ولكنْ يُؤْتَى بها مؤكَّدةً كقولهم: (أَمسِ الدَّابرُ)، وكقوله –تعالى–: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣ ﴾ [الحاقة١٣] "[٩١].

فلفظ (واحدة) ولفظ (الدابر) في الأمثلة التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني من النعت التوكيدي، والوصف فيه يفيد التأكيد[٩٢]؛ لأنَّ (أمس) يدلُّ على اليوم الذي قد مضى وهو معنى (الدابر)، فلا تفيد الصفة هنا توضيحاً. و(نفخة) اسم مرَّة؛ لأنَّه على وزن (فَعْلَة)، و(واحدةٌ) نعت مرفوع له[٩٣]، وإنَّه حتَّى إن " لم ينعت لصحَّ؛ لأنَّ (نفخة) مصدر محدود ونعته ليس بنعت تخصيص، إنَّما هو نعت توكيد"[٩٤]؛ لأنَّ لفظ (فَعْلَة) بصيغته يفيد أنَّ النفخة واحدة من غير وصف، وورود كلمة (واحدة) تفيد توكيد المرة المفهومة من الصيغة وليس التخصيص؛ لأنَّ مدلول الصفة استفيد ممَّا في الموصوف، فصار ذكره في الصِّفة كالتكرار؛ إذ ليس فيه زيادة معنى[٩٥]، فقد استثمر الجرجاني المفاهيم الصرفية في بيان المعنى النحوي للنص، لارتباط المفاهيم الصرفية بالوضع التركيبي ارتباطاً ديناميكياً، وهذه الطريقة في تفسير النص القرآني هي التي جعلت الجرجاني يميل إلى هذا التفسير للآية مخالفاً بذلك كثيراً من المفسرين، فالسياق والتأليف بين الألفاظ ونظمها من حيث مدلولاتها هو الذي أدَّى بهذه الصفة أن تتحوَّل إلى معنى التوكيد، وأراد عبد القاهر الجرجاني أن يبرز هذا الاستشفاف الدلالي المبني على المفاهيم الصرفية والنحوية من خلال تفسيره للآية الكريمة.

نتائج البحث

١. لجأ عبد القاهر الجرجاني في توجيهاته للموضوعات النحوية في الآيات القرآنية إلى بيان قضايا الإعجاز القرآني ونظمه، القائم على التفسير النحوي، وذلك في توظيف أبواب النحو ومسائله، بما يمكن أن يعدَّ لبنة لتأسيس تفسير قائم على الأسس النحوية، يطلق عليه التفسير النحوي للقرآن الكريم.

٢. لم يكتفِ عبد القاهر الجرجاني في تفسيره النحوي للقرآن الكريم بالعلاقات الاسنادية في بيان معنى النص بل ضمَّ إليها دلالات الأدوات النحوية والبنى الصرفية والعلاقات السياقية، وكلُّ هذه العلاقات محكومة بمراد المتكلم أو ما يمكن التعبير عنه بقصد النص.

٣. وفَّى عبد القاهر الجرجاني في بعض الموضوعات النحوية وربطها بالدلالة القرآنية بالشرح والتفصيل، واستعمل أسلوب الحجاج النحوي القائم على موافقة قصد المتكلم، كشرحه لـ(دلالة كاد المنفية) والتميز المحول عن المفعول به.

٤. إنَّ التبادل بين وظائف العناصر التركيبية يأتي لأغراض دلالية لا تستشفُّ من الترتيب المعتاد في توزيع الوظائف، فالتحوُّل الموقعي والوظيفي للمسند إليه واقتضاء المسند مسنداً إليه غير المفترض يعطي دلالات الشمول والسعة والمبالغة في وقوع الفعل، وأبرز ذلك عبد القاهر الجرجاني من خلال تفسيره لقوله –تعالى–: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: ٤] و﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢].

٥- استطاع عبد القاهر الجرجاني أنْ يربط بين قضية اللفظ والمعنى في تفسير التراكيب، إذ إنَّ الألفاظ عنده تابعة للمعاني، وقد بيَّن ذلك في معالجته للآيات القرآنية وغيرها من النصوص، كما في قوله –تعالى–: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، إذ لو لم يحمل لفظ (ادعوا) على معنى لفظ (سمَّى) لتوهَّم معنى التخيير.

٦- بيَّن الجرجاني الفرق بين الخبر والصفة في التفسير النحوي للقرآن الكريم، فمقتضيات الخبر غير مقتضيات الصفة وظيفة وإسناداً، ومن حيث دخول النفي عليهما، فالنفي حين يدخل على الجملة يقصد به نفي الخبر (المسند) وليس على نعت المسند إليه، ولهذا اقتضى التفسير النحوي عند الجرجاني وجوب أن يكون (عزيرُ) خبراً لمبتدأ محذوف في قراءةٍ قرآنية لقوله –تعالى–: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٣٠].

٧- بيَّن عبد القاهر الجرجاني أنَّ التقديم والتأخير قد يكون محكوماً بمعاني الأدوات التي دخلت على النص، فحينئذ لا يقتصر التقديم والتأخير على تبادل العناصر النحوية بين مواقعها، فمعنى الأداة النحوية إذا وجدت هو الحاكم في وظيفة التقديم والتأخير، كما في قوله –تعالى–: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٢٨].

٨- ركَّز عبد القاهر الجرجاني في آيات كثيرة على الوظيفة النحوية لضمير الشأن وخصوصية ربطه بـ(إنَّ) أو(أنَّ)؛ لأنَّ ترك الأداة والاكتفاء بالضمير أو ترك الضمير والاكتفاء بالأداة يُخِلُّ بالمعنى، ويدلُّ هذا على قدرة عبد القاهر الجرجاني في فهم خفايا التراكيب ونظمها صناعة ودلالة.

٩- تؤدِّي الأداة (إنَّ) وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، بدلاً من الفاء إذ تستعمل في السياق لتؤدِّي معنى وظيفي خاص لا تؤدِّيه الفاء، فاستطاع عبد القاهر الجرجاني بحسِّه المرهف وذوقه الرفيع بيان وظيفة (إنَّ) في سياق الكلام واستعمالها مكان الفاء العاطفة، إذ إنَّ (الفاء العاطفة) على الرغم من أنَّها تقوم بوظيفة الربط بيد أنَّ لـ(إنَّ) فضل مزية في كونها تدلُّ على التوكيد والربط في آن واحد، وهي وما بعدها جملة مستقلة بنفسها من جهة ومرتبطة بما قبلها من جهة أخرى، فتربط الكلام كأنَّه جملة واحدة، وذلك ما ليس لـ(الفاء) عند الربط، وإنْ أسقطت (إنَّ) رأيت الكلام مختلاً غير ملتئم.

١٠- بيَّن الجرجاني أنَّ التفسير النحوي لا بدَّ فيه من مراعاة البناء الصرفي للكلمات التي يتضمَّنها التركيب، فقد يتحوَّل النعت أو الصفة من وظيفة نحوية إلى وظيفة نحوية أخرى بمراعاة البنى الصرفية التي تكون حاكمة على المفهوم النحوي، فإذا اقتضى الاعتبار النحوي حكماً وعارضه اعتبار صرفي قُدِّم الاعتبار الصرفي على النحوي، فينقل المعنى النحوي من باب إلى باب آخر كما في تفسير الجرجاني لقوله –تعالى–: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣]

الهوامش

[1] البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (التوظيف النحوي للنص القرآني عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، دراسة نحوية دلالية) للطالبة (لانه سعيد حمد علي) في جامعة سوران

[2] دلائل الإعجاز- عبد القاهر الجرجاني: ٩٩، ١٠٠ .

[3] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الأشموني: ١٤٤/٣.

[4] ينظر: الأصول في النحو - ابن السراج: ٢٢٢/١.

[5] دلائل الإعجاز: ١٠٠.

[6] دلائل الإعجاز: ١٠١.

[7] دلائل الإعجاز: ١٠٢.

[8] ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية - د.مصطفى حميدة: ١٧٩، ١٨٠.

[9] دلائل الإعجاز: ١٠١.

[10] ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠١، ١٠٢. وينظر تأويل النحاة في شرح كتاب سيبويه- السيرافي: ٢١٥/١.

[11] ينظر: اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص الدمشقي الحنبلي: ٨/١٣.

[12] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - الآلوسي : ٦٠/١٦.

[13] ينظر: التوطئة في النحو- أبو علي الشلوبين: ٣١٤.

[14] ينظر: معاني القرآن - الأخفش: ٤٣٧/٢، وإعراب القرآن - النحاس: ٥٥٨، ١٠٦٣، ومشكل إعراب القرآن – مكي القيسي: ٥/٢، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب المجيد- ابن عطية : ١٢١٨.

[15] ينظر: خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) – د.محمد محمد أبو موسى: ١٣٣، ١٣٤.

[16] ينظر: شرح التصريح على التوضيح - الأزهري: ٣٦٠/١.

[17] دلائل الإعجاز: ٣٦٨.

[18] دلائل الإعجاز: ٣٦٨، ٣٦٩.

[19] معاني القرآن وإعرابه - الزجاج: ٤٠٧/٤.

[20] ينظر: لسان العرب - ابن منظور: ٦٣٧.

[21] ينظر: دلائل الإعجاز: ٤٣٨، وينظر قول المفسرين في: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري: ٩٨٧، والبحر المحيط - أبو حيان الأندلسي: ١١/٨، ومدارك التنزيل عن حقائق التأويل - النسفي: ٢٦٨/٣، وروح المعاني- الآلوسي: ٧١/٢٥. وجدير بالذكر أنّنا لم نجد مفسِّراً قبل زمن عبد القاهر الجرجاني يستعمل هذا القول في حدود اطلاعنا على كتب التفاسير الموجودة بين أيدينا.

[22] دلائل الإعجاز: ٣٧٣.

(٢٣) ينظر: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني- وليد محمد مراد: ١٦٦، ١٦٧.

(٢٤) دلائل الإعجاز: ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢٥) دلائل الإعجاز: ٣٧٥.

(٢٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٧٥.

(٢٧) ينظر: معاني الحروف – الرماني: ٧٧.

(٢٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٧٥.

(٢٩) الكشاف: ٦١١.

(٣٠) ينظر: المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)- التفتازاني: ٣٧٠.

(٣١) ينظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ٣٣٤/٢.

(٣٢) ينظر: معاني القرآن – الفراء:٢٩٩/٣.

(٣٣) شرح المفصل: ١١٤/٣.

(٣٤) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١١٧.

(٣٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١١٧.

(٣٦) ينظر: الخصائص: ١٤٥/١.

(٣٧) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو – السيوطي: ٤٠٥/٢.

(٣٨) المقتصد: ١١٥٥/٢، ١١٥٦.

(٣٩) ينظر: مفتاح العلوم – السكاكي: ٢٩٤، ٢٩٥.

(٤٠) دلائل الإعجاز: ١٣٢، ١٣٣.

(٤١) ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٣.

(٤٢) وأما قوله –تعالى-: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فالضمير هنا على أرجح الأقوال هو ضمير فصل كما سنبيّنه.

(٤٣) دلائل الإعجاز: ٣١٧.

(٤٤) هو الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه.

(٤٥) دلائل الإعجاز: ٣١٧.

(٤٦) الجرجانيون الذين كُنُّوا بأبي علي، وذكر أنهم ألَّفوا في (نظم القرآن) اثنان: الأول: هو أبو علي، الحسن بن علي بن نصر الطوسيِ الجرجاني (ت٣٠٨هـ)، وأنَّ له كتاب بعنوان (نظم القرآن): ينظر: طبقات المفسرين – المرادي: ١٤١، ١٤٢. والثاني: هو أبو علي، الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، كان مسكنه بجرجان بباب الخندق، له من التصانيف عدَّة، منها (نظم القرآن) في مجلدان. ينظر: تاريخ جرجان- السهمي: ١٨٧، ١٨٨، وسير أعلام النبلاء – الذهبي: ١٤/ ٢٨٧،

والراجح أنَّ الذي كان ينقل عنه الواحدي هو الثاني: ينظر: التفسير االبسيط ، الدراسة – الواحدي: ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٤٧) التفسير البسيط: ١٠/ ٥٢٩، ٥٣٠.

(٤٨) ينظر: إعراب القرآن– النحاس: ١٣٧٧.

(٤٩) دلائل الإعجاز: ٣١٧، ٣١٨.

(٥٠) معاني القرآن – الفراء: ٣/ ٢٩٩.

(٥١) ينظر دلائل الإعجاز: ٣٧٥، قرأ عاصم والكسائي (عُزيرٌ ابنُ) منوناً، وقرأ بن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة (عُزيرُ ابنُ الله) غير منون. ينظر: السبعة في القراءات – ابن مجاهد: ٣١٣.

(٥٢) دلائل الإعجاز: ٣٧٦.

(٥٣) دلائل الإعجاز: ٣٧٦، ٣٧٧.

(٥٤) دلائل الإعجاز: ٣٧٨.

(٥٥) مفاتيح الغيب– الرازي: ٣٦/١٦.

(٥٦) ينظر: شرح المفصل: ٦/٢.

(٥٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٧٦، عن هارون عن أبي عمرو (أحدُ. اللهُ) لا ينون وإنْ وصل، ينظر: السبعة في القراءات: ٧٠١.

(٥٨) ينظر: معاني القرآن – الأخفش: ٥٨٩/٢.

(٥٩) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥٦٠/٢٠.

(٦٠) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم – أبو السعود: ٥٤٢/٢.

(٦١) ينظر: البحر المحيط: ٣٢/٥. ولم أعثر على قول أبو عبيدة.

(٦٢) خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)– د.محمد محمد أبو موسى: ٢٨٦.

(٦٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب: ٩٣/٢، ٩٤.

(٦٤) ينظر: ديوان ذي الرُمة – أحمد حسن بسج: ٤٣–٤٥.

(٦٥) دلائل الإعجاز: ٢٧٤، ٢٧٥.

(٦٦) دلائل الإعجاز: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٦٧) الجمل – الزجاجي: ٢٠٩.

(٦٨) دلائل الإعجاز: ٢٧٥،.

(٦٩) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٥، ٢٧٦ .

(٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦.

(٧١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٠٨١/٢، ١٠٨٢.

(٧٢) ينظر: معاني القرآن – الفراء: ٧١/٢.

(٧٣) دلائل الإعجاز: ٢٧٧.

(٧٤) ينظر: المقتصد – عبد القاهر الجرجاني: ١٠٤٧/٢.

(٧٥) ينظر: الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني– د. تراث حاكم الزيادي: ٢٠٢.

(٧٦) دلائل الإعجاز: ٣٣٨، ٣٣٩.

(٧٧) ينظر: نهاية الإيجار في دراية الإعجاز – الرازي: ٢٣٢.

(٧٨) ينظر: دلائل الإعجاز : ٣٣٩، ٣٤٠ .

(٧٩) ينظر: الكتاب – سيبويه: ٣٤/١.

(٨٠) دلائل الإعجاز: ٥٥، ٥٦.

(٨١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب المجيد: ١٥٥١.

(٨٢) ينظر: دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)– د.محمد محمد أبو موسى: ٤٧–٤٩.

(٨٣) ينظر: الكشاف: ٨٨٦.

(٨٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٨/٧.

(٨٥) دلائل الإعجاز: ٣١٦، ٣١٧.

(٨٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٢٥.

(٨٧) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)– د.فضل حسن عباس: ١٣٧، ١٣٨.

(٨٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣١٧.

(٨٩) ينظر: دلائل الإعجاز ٣٢٢.

(٩٠) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٢٢.

(٩١) دلائل الإعجاز: ٣١ .

(٩٢) ينظر: الخصائص – ابن جني: ٥٧/٢، ٣٣٤.

(٩٣) ينظر: المقتضب – المبرد: ١٠٤/٣.

(٩٤) البحر المحيط– أبو حيان: ٣١٧/١٨.

(٩٥) ينظر: شرح المفصل – ابن يعيش: ٤٨.

قائمة المصادر والمراجع

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود): أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، د.ط، د.ت.

٢. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، مجمع اللغة العربية- دمشق، د.ط، د.ت.

٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٤. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

٥. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي- العراق، د.ط، د.ت.

٦. البحر المحيط: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٧. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني): د.فضل حسن عباس، دار الفرقان - عمان، ط٤، (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

٨. تاريخ جرجان: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن وائل القرشي السهمي (ت٤٢٧هـ)، تحت مراقبة: د.محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، ط٤، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٩. التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: د.محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، المملكة العربية السعودية، د.ط، (١٤٣٠هـ).

١٠. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) : محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر(ت٦٠٤هـ)، دار الفكر - بيروت، ط١، (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

١١. التوطئة في النحو: أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: د.يوسف أحمد المطوع، د.ط، د.ت.

١٢. الجمل: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، اعتنى بتصحيحه: ابن أبي شنب، جول كربونل - الجزائر، د.ط، (١٩٢٦م).

١٣. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، (٢٠٠٨م).

١٤. خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): د.محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٤، (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١٥. الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني: د.تراث حاكم الزيادي، دار صفاء – عمان، ط١، (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م).

١٦. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أو (ت٤٧٤هـ)، تحقيق : أبو فهر، محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة، ط٣، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

١٧. دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): د.محمد محمد أبو موسى، دار التضامن- القاهرة، ط٢، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م).

١٨. ديوان ذي الرُّمة: غيلان بن عقبة بن مسعود بن مضر (ت١١٧هـ)، تقديم وشرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

١٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط، د.ت.

٢٠. السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ): تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، د.ط، د.ت.

٢١. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١١، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٢٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي نور الدين الأشموني (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط٢، (١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م).

٢٣. شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٢٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإسترأبادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط١، (١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م).

٢٥. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ (٢٠٠٨م)

٢٦. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية – مصر، (د.ت).

٢٧. طبقات المفسرين: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت٩٤٥هـ)، راجع النسخة نخبة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٢٨. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٢٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة – بيروت، ط٣، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٣٠. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: د.محمد سعد رمضان حسن، ود.محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣١. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف – القاهرة، د.ط، د.ت.

٣٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب المجيد(تفسير ابن عطية): أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) تحقيق: مجد مكي، دار ابن حزم، د.ط، د.ت.

٣٣. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) : أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب ستو، دار الكلم الطيب – بيروت ، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣٤. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٥هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، ط١، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٣٥. المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم): مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

٣٦. معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ)، حققه وخرج شواهده وعلق عليه: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق – جدة، ط٢، (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

٣٧. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المشهور بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٠م).

٣٨. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب– بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٣٩. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الكتب– بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٤٠. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: د.عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٤١. المقتصد في شرح الايضاح: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد – العراق، د.ط، (١٩٨٢م).

٤٢. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي– القاهرة، د.ط، (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٤٣. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، دار نوبار – القاهرة، ط١، (١٩٩٧م).

٤٤. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني: وليد محمد مراد، دار الفكر– دمشق، ط١، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٤٥. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: فخر الدين محمد بن ضياء الدين بن عمر الرازي (ت٦٠٤هـ)، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر– بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

Summary

The grammar recruitment of the Qur'anic text by Abd al-Qaher al-Jarjani in his book Signs of Miracles

Establishment of grammatical interpretation

This research seeks to illustrate the complementary relationship between grammar and eloquence; and the positive connection between them through the thought of Abdul Qahir al-Jarjani in interpreting the Quranic verses in a grammatically explanatory manner by using the words of the grammar and its questions in the statement of Quranic meanings in his book of miracles, Grammatical in the semantics of the texts of the Holy Quran, to be his remedies established in the development of blocks for grammatical interpretation can be called the grammar interpretation of the Quran.

On this basis, we have taken Quranic texts to analyze them, based on the use of grammatical phenomena to illustrate the issues of Qur'anic miracles and its systems, based on grammatical interpretation.

The grammatical interpretation of the Holy Quran includes the tenuous relations in the statement of the meaning of the text, the meanings of the letters, the morphological structures, the contextual relations governed by the intention of the speaker or what can be expressed with the intention of the text.

Keywords: grammatical interpretation, recruitment, girjani, Quranic text